

بسم الله الرحمن الرحيم المساق الأول في النظم السياسية المقارنة

تلخيص المقدمة والفصل الرابع من كتاب بناء الدولة ا فرانسيسكو فوكوياما

تلخيص: رغد عبد الناصر الهشلمون

المقدمة

يعتبر الكتاب بناء الدولة في جوهره خروج عن الاجماع الاقتصادي و السياسي السائد . ففي العالم النامي يعمل دعاة الخصخصة على تقطيع أوصال الدولة وتهشيم مؤسساتها بحيث تغدو مشلولة تماما في مواجهة معضلاتها القديمة والحديثة من الفقر والمرض و التنمية و مؤخرا الإرهاب . وادرك فريدمان ان لا سبيل الى الإصلاح الاقتصادي بغياب دولة المؤسسات وحكم القانون . ويعرف الكاتب مفهوم بناء الدولة على انه تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعله وقادرة على البقاء و الاكتفاء الذاتي .

الكاتب يعي التناقض الصارخ في النظام العالمي بين الدعوة الى استعمار المختلف اقتصاديا وبين نشر الديموقراطية والحرية ، ولحل هذه الإشكالية في بناء الدولة فهنالك نقطتين :

- 1. تآكل مبدأ السيادة جاء نتيجة التدخلات الإنسانية في مناطق العالم التي شهدت مجازر . وبذلك تدخل المجتمع الدولي متجاوزا السيادة الوطنية . كما ان الدول الضعيفه تشكل تهديدا امنيا للدول القوبة .
- ٧. ان العديد من دول العالم العربي تحاول القيام بعمليات بنااء الدولة من الداخل عن طريق فصل الإصلاح الإداري والمؤسساتي عن الإصلاح السياسي و المجتمعي مما يدفعها لتنبي النظرية الاقتصادية الصرف في علم الإدارة . يقول الكاتب انه لا يوجد طرق مثلى يتحتم اعتمادها في تصميم المؤسسات كافه والعكس صحيح لأن الاداره فن اكثر منها علم وبالتجربة التاريخية اثبتت بطلات نظرية الاقتصادية الصرف .

يشير الباحث على عدد من النقاط

- ان معظم التحولات الاقتصادية في المؤسسات العامة ليست اقتصادية المنشأ على الاطلاق بل سياسية وثقافية ، فلا بد ان تتكامل مسارات الإصلاح كافة في الداخل .
 - لا بد ان تتغير سياسه المساعدات الخارجية جذربا
 - يعتبر الكاتب ان ضعف الإدارة العامة لب ازمة التنمية التي تعيشها الدول النامية .
- يطالب الكاتب بتغير شكل العلاقات بين الدول المانحة المتلقيه بالامتناع عن تسييس المساعدات واستبدال الاشتراط الخارجي ببناء القدرة المؤسساتية من الداحل .

الفصل الرابع: أصغر ولكن اقوى

اضعاف مفهوم الدولة لاسباب معيارية واقتصادية كانت النزعة السائدة في السياسة العامة ، أدت الى تحجيم القطاعات الحكومية ، وتسليم السوق الاقتصادي زالمجتمع المدني مجموعة وظائف اخذتها الدولة بغير حق . كما أدى نمو االاقتصاد العالمي وما رافقه أدى الى تآكل استقلالية وسيادة الدولة . إن القضية المحورية في السياسة العالمية في الفتره ما بعد ١١ أيلول سوف لن تكون كيفية تحجيم الدولة بل كيفية بنائها . كما ان القضايا الحيوية التي تواجه الدول الفقيرة وتعوق إمكانات التطوير الاقتصادي فيها تكمن في قصور مستوى التطور المؤساتي وعد كفايته .

في النظام الدولي تعرض مفهوم الدولة لهجوم مستمر ، ونتيجة للحروب وتغير موازين القوى ظهرت تهديدات جديده للنظام الدولي . لذلك اصبح تعلم بناء الدولة بشكل افضل امرا محوريا لمستقبل وجود و استقرار النظام العالمي .

ان للقوة سلطة ضرورية لفرض حكم القانون محليا والحفاظ على النظام العالمي دوليا . بعض التجمعات التي تملك السلطة او بعض الشرعية في مجموعة القوى كان لها الدور في الشركات متعددة الجنسيات والهيئات الحكومية و المنظمات الارهابيه وغيرها .

ان القوة العسكرية النقليدية لم تعد كافية لتلبيه الاحتياجات . لذلك هنالك صيغ مخففه لاستخدام القوة . لذلك يتحتم على البلدان ان تكون قادرة على بناء مؤسسات دولة قوية في داخلها وخارجها عن طريق الغزو . ولكن تتعزز الديموقراطية في محاولة الشعوب . وفي النهاية فن بناء الدولة في كل الأحوال يبقى مكونا مفتاحيا من مكونات القوة القومية ولا يقل أهمية عن القدرة على استخدام القوة العسكرية حفاظا على النظام العالمي .

تلخيص الفصل الخامس – دولة التنظيمات كتاب مفهوم الدولة ١ عبد الله العروري

الدولة الحديثة في البلاد العربية هي نتيجة عملتي التطور الطبيعي و الإصلاح . عرف عن الدولة في بلادنا انها لخدمة السلطان فلا ارتباط بينها وبين المصالح الاجتماعية . ظهر الخطر من جهة الغرب المسيحي اكثر من الخطر الصليبي بسبب تغير القوى ، مع الاخذ بعين الاعتبار التجارة والحركة الاقتصادية حينها . إن مسلمي المشرق و المغرب وإن لم يعرفو بالضبط قوانين المجتمع الغربي الحديث ، كانوا بمقتضى تجاربهم الطويلة المريرة في الاندلس و فلسطين و البلقان ، ييدركون ان الخطر الأوروبي يستهدف الدين و الدولة والمجتمع . كان اذا اتفاق ضمني مؤقت بين السلطان والرعية ضد الأجنبي ، في الصراع بين الشرق العربي الإسلامي و الغرب الأوروبي .

في مرحلة أولى دامت الى حوالي ١٨٨٠ تقريبا ، كانت عملية الإصلاح تقوم بها الدولة السلطانية ذاتها فلم يكن الإصلاح يحمل معنى واحدا بالنسبة للسلطان والرعية حيث بنظرها ان الإصلاح يعني تقوية السلطة التي يتمتع بها فيبدأ بتدريب الجيش و و و ... ، بيد ان الإصلاح في عين الرعية هو القضاء على أسباب الانحطاط ومقدمتها الاستبداد الذي أدى الى الاستئثار بالخيرات . وهذا التناقض كان سبب اخفاق الإصلاح الذاتي .

بناءا عليه تدخلت أوروبا بدعوى ان السلطة الأجنبية قادرة على التوفيق بين الهدفين بالمحافظة على نفوذ اسللطان وتلبية مطالب الجماعات . وحققت بعض الإصلاحات تحت الحكم الأوروبي .

كان الإصلاح يهدف في مرحلته الأولى بصفتها سلطانية مُلكية الى تقويه الدولة وفي الثانية بصفتها منفصله عن اهواء السلطان الى وضع الدولة في خدمة الرعية .

النقاط الرئيسية في برنامج اصلاح الجهاز الإداري و الحكومي:

- تدريب وتسليح الجيش
- انشاء طبقة بيروقراطية بمعنى عصرى
 - تدوین القوانین
- تغییر مناهج التعلیم لسد حاجات الجیش
- تنمية موارد الخزينة لسد مصاريف الإصلاح

الدولة المنتظمة هي دولة السياسة العقليه .

الفصل السابع - المفارقات الحالية

مفهوم العقلانية في السياسات مرتبط بنمو وتأثير الطبقة التجارية في الاقتصاد والمجتمع ، ومجسد في النظيم الاجتماعي والسلوك الفردي ، كما انه مفصول عن الاخلاقيات .

النشاط البشري هو الذي يميز بين الهدف والوسيلة . تهافت علماء السياسة والاجتماع على مفهوم – العقلانية – حلول العقل في تنظيم السلوك – لأنه وسيلة موضوعيه للحكم على مجتمع معين بالمقارنه مع مجتمع اخر ، اذا حل العقل في الطبيعة من جراء النشاط الإنساني فلا مانع من حلوله في المجتمع بمجرد توق الانسان تغيير التنظيمات المحيطة به . وكان اول علم وظف العقل البرهاني لأغراض إنسانية هو علم الاستراتيجية . ثم وظف العقل لأغراض اجتماعية في ميدان التجارة .

إن ظهور البيروقراطية في مجتمع ما يرمز الى موضوعيه الدوله وموضوعيه القانون وموضوعيه المسطرة القضائية وأخيرا إمكانية التنبؤ بسلوك السلطان. فهذه شروط العقلنه التي تجعل الوسائل مكيفة مع الأهداف

في النهاية اذا كانت الدولة الحديثة لا تنشأ و تتقوى الا بإقامة بيروقراطية عصرية تجسد العقلانية الاجتماعية ، كذلك لا ينضج الفكر السياسي في أي مجتمع الا بعد ان يتمثل بجد مفاهيم الحرية ، الدولة ، العقلانية في آن واحد .

مع كل الاحترام